



من خلال المناقشات العامة، وليس من خلال استطلاع علمي للراي، من الممكن ان يتكون انطباع اولي لدى المراقب مفاده ان الشخصية العامة للمجتمع العراقي اضحت لا ترغب بوجود الأحزاب السياسية. ويشمل هذا الأحزاب التي عرفها المواطنون بعد سقوط النظام الكتاتوري في عام 2003، وهي احزاب كثيرة العدد، مفرطة بالكثرة، تتنافس كل اربعة سنوات على 328 مقعدا برلمانيا، ولا يفوز منها الا عدد قليل. قبل ذلك كان المزاج الشعبي مختلفا.

وكما تقدم فإن الأحزاب العراقية واجهت الحالة الثانية بعد سقوط النظام السابق في عام 2003. لكنها بدل ان تكسر جهودها لبناء الدولة بعد تحديد هويتها ومواصفاتها، فانها انصرفت منذ اليوم الاول الي الحكم والسلطة وكيفية الاستحواذ عليها او على جزء منها. وكان هذا هو بداية عبور التأسيس التي راقت بناء الدولة العراقية الجديدة منذ عام 2003 حتى اليوم.

وبغني عن تقاسم السلطة اصبحت الأحزاب العراقية السليبو غريبا غير متبع في الدول الديمقراطية وهو المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية على اساس الاستحقاق الانتخابي. يفوق هذا الاسلوب على الاسس التالية:

الاساس الولى:

تقسيم مواقع الدولة على الطوائف والعهديات، بحيث تكون رئاسة الجمهورية للأكراد، ورئاسة الوزراء للشيعية، ورئاسة البرلمان للسنة، وكذلك الارب واليمنية للوزارات فتكون وزارة الرفاع للسنة ووزارة الداخلية للشيعية ووزارة المالية للأكراد، ووزارة التربية للسنة ووزارة التعليم العالي للشيعية. وهكذا، فان تغيير تسمية اي موقع من حيث الفئة الاثنية يترتب عليه تغيير تابعة الموقع القبلي له.

الاساس الثاني:

ان من حق كل حزب فان بعدد معين من المقاعد البرلمانية الاستحواذ على حصة معينة من الجهاز التنفيذي في الدولة الذي يشمل الرئاسات والمثالات وما يتعلق بها ويتفرع منها، والسنوزراء، وكلاء السنوزارات، ورؤوساء الهيئات المستقلة، والمراء العائين، والسفراء وغير ذلك. وهذا يشترك كل الاحزاب في الحكم ولا توجد معارضة للحكومة.

الاساس الثالث:

تقوم احزاب كل مكون بالاتفاق فيما بينها بتقاسم المناصب حسب عدد مقاعدها البرلمانية.

الاساس الرابع:

وضعوا لكل منصب تنفيذي عددا من النواب الذين يجب توفيرهم للحزب المعين لكي يحق بامكانه الحصول على ذلك المنصب، وهذه الحسابات يجب معةلنا انما تتداولها احزاب السلطة فيما بينها. وقد علمنا مثلا ان منصب الوزير يعادل 15مليوناً ومنصب السفير يعادل 10نواب وهكذا.

التوازن الوطني، وهو يعني ان تقسيم هذه المناصب وخاصة فيما يتعلق بالدرجات الخاصة والتعيين في الاجهزة الأمنية والعسكرية وغير ذلك يجب ان يكون وفق تخصص مسبق بين مكونات المجتمع الرئيسية الثلاث وهي الشيعة والسنة والأكراد بالشاويي ان الثلث لكل مكون. وبالمشكلة ان هذا الاساس وضع له اساس دستوري في المادة 9/اولا من الدستور التي تقول: تتكون القوات المسلحة العراقية والجهزة الأمنية من مكونات الشعب العراقي في ايراعي توازنها وتمثيلها دون تمييز او اقصاء، وعني عن البيان ان هذه المادة لا تتحدث عن مواطنين وانما من مكونات مما سيعطي للدولة العراقية صفتها الحالية وهي دولة مكونات وليست دولة مواطنين. كما ان المادة تتحدث عن توازن (اي تساوي) في حصر المكونات في اجهزة الدولة رغم ان هذه المكونات ليست متساوية من حيث عدد افرادها.

وقد قن مجلس النواب المحاصصة الحزبية في توزيع مناصب الدولة في القرار التشريعي رقم 44 لسنة 2008 والمنشور في جريدة الكائن العراقية العدد 4102 في 24 كانون الاول من نفس العام، حيث نصت الفقرة السادسة من هذا القرار على ما يلي: تنفيذ ما اتفق عليه من مطالبين القوائم والمثل السياسية وفق استحقاقاتها في اجهزة الدولة لمناصب وكلاء الوزارات ورؤساء الهيئات والمؤسسات والدرجات الخاصة.

ولنا ان نختصرون ان هذه القرار صدر في ذروة القتال الداخلي و الحرب الأهلية التي اشنت في تلك السنوات. وان صدر ضمن نسوية سياسية لانها ذلك القتال.

ولكن ذلك ادى الي تكريس المحاصصة الحزبية والطائفية والعرقية في الدولة، وفشل السلطات الحكومية

## الأحزاب العراقية محنة بلد (3-3)

# أسلوب تقاسم السلطة ليس له مثيل في الدول الديمقراطية

الكردستاني حيث ادى مرض زعيم الحزب بالتأسيس ووفاته جلال الطالباني الي صراع على القيادة وتصدد بين زوجة جلال الطامحة بورئاسة القيادة وبين غيره من قيادات الحزب. كما لا يوجد تنافس واقعي على قيادة الحزب الديمقراطي الكردستاني. ثالثاً، اختصار ممثلي الحزب في المناصب القيادية في الدولة يشترك احزاب السلطة كما ذكرنا في كل موافق الدولة على نظام المحاصصة. فقتشار على الانتخابات البرلمانية بقوائم انتخابية تضمن الكثير من الاسماء.

كما تشترك في انتخابات مجالس المحافظات والامر ينطبق على اقليم كردستان. كما تقدم اسماء لشغل الحقايب الوزارية والمناصب الأخرى في الدولة فيما يسمى بالدرجات الخاصة (وكيل وزير، مدير عام الخ.)، هي كل هذه الترشيحات لا يتم اخذ اراي اعضاء الحزب بطريقة علمية شفافة فاصفاه احزاب السلطة لا يشاركون في القرارات المهمة المتعلقة بالحزب التي تتخذها القيادة. وهذا مؤشر آخر على لا ديمقراطية احزاب السلطة في حياتها الداخلية.

رابعاً، موقف الحزب من القواعد الديمقراطية للدولة. ينص الدستور على ان العراق دولة ديمقراطية، كما في المادة الاولى و المادة الخامسة والمادة السادسة. لكن ممارسات احزاب السلطة في كثير من الاحيان للسلطة ليست ديمقراطية فعلاً. ففضلا عن انتهاك الدستور وتعطل مجلس النواب واصابته بنوع من العوق والشلل، فان احزاب السلطة تمارس السلطة بتجاهل كبير للاتجاهات الراي الشعبية.

كل هذه النقاط تجعل من احزاب السلطة احرزاًما غير ديمقراطية. وبسبب العلاقة العنصرية بين الاحزاب والدولة فان النتيجة التي ترتبت على ذلك ان الدولة لا تعد ديمقراطية خاصة اذا تذكرنا ان الديمقراطية لا تعني فقط الانتخابات الشكلية. ولهذا كان الحكم النهائي على النظام السياسي الحالي في العراق انه غير جيد، نظام يقع في مكان ما بين الفاصل بين الدكتاتورية والديمقراطية.

فاقد الشيء لا يعطيه، ولا توقع من احزاب غير ديمقراطية بناء دولة ديمقراطية. ثالثاً، حجوم الاحزاب العراقية لا توجد معايير محددة ونهائية لقياس حجوم الاحزاب. لكني سوف اتخذ من السبة التحكيم رئيس الوزراءوتشكيل الحكومة مؤشرا عاما لاستفادة منه في الفاء الضوء على حجوم الاحزاب.

ينص الدستور العراقي على ان يكفل رئيس الجمهورية مرشح الكتلة النيابية ائخر عدد بتشكيل مجلس الوزراء. لكن الدستور لا يحدد الحد الاعلى لحجم هذه الكتلة صاحبة الطح السعيد.

الكتلة النيابية هي حزب لوحد او عدة احزاب مؤلفة او عدة نواب مستقلين يتألفون تحت عنوان المادة (76):

اولاً:، يكلف رئيس الجمهورية، مرشح الكتلة النيابية الاخر عدد، تتشكل مجلس الوزراء، خلال خمسة عشر يوماً من تاريخ انتخاب رئيس الجمهورية.

هذا اذا لم اكن عميلاً منسدنا من الاساس! لكن لزاماً التاريخية فقط حاورات الاخ ابراهيم الجعفري قبيل اندلاع حرب عام 2003 في موقفه من الديمقراطية فآخريه انه اصبح

مؤمناً بها. سالت عن موقف الدعاة الآخرين: انه سوف يظلمهم على هذا التطور. اما الحزب الشيعوي فهو يؤمن تبعاً للمركسية اللينينية ان الديمقراطية بضاعة رأسمالية. ثالثاً، الديمقراطية في الحياة الداخلية للحزب.

الاعم الاغلب في قيادات الاحزاب العراقية انها غير خاضعة للتداول السلمي للقيادة. والمناذج المتفردة حتى الآن هي: (1) الشخصية القيادية المرهبة كما في حزب الدعوة، و (2) القيادة بقيادة حكم التأسيس كما في الاحاد الوطني الكردستاني و كما في الحكمة وقيان الاصلاح و (3) القيادة الوراثية كما بالنسبة للينينية ان الديمقراطية الكردستاني والمجلس الاعلى قبل خروج السيد عمار الحكيم منه.

لا يوجد في الاحزاب العراقية تنافس حقيقي وشفاف على قيادة او زعامة الحزب، كما نجده مثلا في الاحزاب البريطانية. واذ حدث تنافس بشكل ما فانه ينتهي بفوز احد المتنافسين وانشاق المتنافس الثاني كما حصل بالنسبة لبراهيم الجعفري الذي خرج من الحزب بعد خسارته منصب الامين العام لصالح نوري المالكي، وكما حصل في انقسام الحزب مرة اخرى بسبب التحالف بين الشخصيين القياديين في الحزب وهما الامين العام نوري المالكي ورئيس المكتب السياسي رئيس الوزراء السابق حيدر العبادي على رئاسة القائمة الانتخابية للحزب والتي انشبت بينزلو الرجلين بقائلتين منفصلتين وخروج حزب الدعوة رسمياً من المباراة الانتخابية لعام 2018.

ويمكن ان يقال الامر نفسه بالنسبة لبقية احزاب السلطة. فلا يوجد مثل هذا التحاف في الاتحاد الوطني

او صغيرة جدا او مجهرية في الاعم الاغلب، ومتوسطة الحجم في بعض الحالات، وذلك قياسا الي (1) عدد الاعضاء، (2) عدد الناخبين، (3) عدد النواب المسجلين في كل حزب.

ان هذه الاحزاب مغلقة عمليا من الناحية الواقعية (العنصرية) وليست عابرة لخطوط المكون القومي او الديني او الطائفي الذي تنتمي اليه.

وكانت نتيجة هذين الامرين ان الاحزاب العراقية هي في الواقع احزاب قسوية ومحلية، ولا يمكن اعتبارها احزاباً وطنية وnationwide.

والنتيجة: لا توجد احزاب وطنية في العراق قادرة على ادارة البلد من منظور وطني.

ولم يسلط الدستور او قانون الاحزاب هذه الحقيقة، ولم يتوقعها، ولم يضع لها المعالجة السليمة.

عبارة "الحزب الوطني" كما استخدمها هنا، معيارية وليست قيسية.

بمعنى انها لا تطوي على مدح او ذم، ولا على اشداء او انتقاص، انما هي توصيف مجرد من كل شيء ما عدا الارقام والمعطيات الواقعية. الحزب الوطني، من ناحية العنصرية والانتشار، حزب عابر للخطوط العرقية واللغوية والدينية والمذهبية والارادية (المخالفات).

كما ان الحزب الوطني ينطلق من رؤية عابرة لهذه الخطوط وي طرح برنامجا عابرا لهذه الخطوط ايضا. وبهذين المعيارين يمكننا القول انه لا يوجد حزب وطني كبير قادر على تمثيل البلاد بكل محافظاتنا او على الاقل اغلب محافظاتها، وتمثيل الشعب بكل مكوناته، او على الاقل الاغلبية الغالبة منها، وبالتالي قادر على حكم البلاد وادارتها على طريقة الحزب الحاكم في مقابل الحزب المعارض.

فمن ناحية المغلقة اوضحنا ان الاحزاب العراقية عقيمة.

اما من ناحية الرؤية والبرنامج فهناك تناقض بين ما تكنته الاحزاب من ادبيات اثناء المعركة الانتخابية وبين ما تقوم به بعد الانتخابات. فسرعان من تتخلى هذه الاحزاب عن ادبيها الشيعي (الوطني) وتدخل في مفاوضات لتشكيل الحكومة على اساس عرقي وطائفي، او ما يسمى بالمحاصصة.

كل هذا يجعل من الاحزاب العراقية القائمة بعد عام 2003 كمنات محللة تتحرك في نطاق محدود جغرافياً او عرقياً او دينياً او مذهبياً، او يجعل منها جماعات ضغط lobby تتحرك لتحقيق اهداف او مصالح بالحدود التي ذكرتها.

واذاً، يمكننا ان نصور امكانية ان يوجد نوعان من الاحزاب: النوع الاول، الاحزاب المحلية local party، والنوع الثاني: الاحزاب الوطنية nationwide

ولا ينطوي هذا التمييز على انتقاص احد، او فناء مسبق لاحد. انما ينبغى هذا التصور في بناء الحياة السياسية في ضوء هندية سياسية سليمة وعلمية وموضوعية. وينتج من هذا التصور تحديد موضوعي لمساحة اشتغال الاحزاب في ادارة وطن البلاد.

فالاحزاب الوطنية تنوли ادارة والحكم على المستوى الاحادي، والاحزاب المحلية تنوли الحكم والادارة على مستوى المحافظات (من ضمنها محافظات اقليم كردستان). ويفترض ان يلاحظ قانون الاحزاب هذا التمييز فلا يخلط هذا بذلك، ويضع شروطا لكل نوع تتناسب مع الدور المتوقع له في الدولة والحياة السياسية.

هذا هو حال احزاب السلطة في العراق، وهي احزاب غير وطنية وغير ديمقراطية، والنتيجة ان هذه الاحزاب غير قادرة على بناء دولة حديثة تستند الي المواطنة والديمقراطية والقانون والمؤسسات والعلم الحديث، وهذه هي خصائص الدولة الحضارية الحديثة واسسها.

والسؤال الملح هو: ما العمل؟ والجواب: تأسيس حزب وطني، يمكن اعتباره حزب الاغلبية المطلقة، قادر على بناء دولة حديثة. الحزب الوطني الحضاري الحديث هي هندية بناء الدولة قدم مفردات كثيرة منها: الاحزاب، فالخاصة السياسية الديمقراطية الحديثة لا يمكن ان تكون دون احزاب وطنية

حضرارية حديثة حيث تشير الدراسات الحديثة الي ان النظام الحزبي التثاقسي ضروري للحكم الديمقراطي الفعال ذلك بناء على ان ذلك يجبر الاحزاب المتنافسة على احترام رغبات وحاجات وتطلعات الناخبين بعد فوزها بالانتخابات. وكلمة "الوطني الواردة في تعريف الحزب ليست مقابلة لكلمة "عميل"، انما هي مقابلة لكلمة "قومي"، اي عرقي او طائفي او ديني او مناطقي.

الحزب الوطني هو ما كان متصفاً بالوصفات التالية:

اولاً، يحمل مشروعاً سياسيا وطنيا وببرنامجاً خدميا مصمماً للبلد كله وليس لفئة عرقية او طائفية محددة او منطقة معينة.

ثانياً، ان يكون باب العنصرية فيه مفتوحاً لكل المواطنين المؤمنين بالمشروع الوطني، اي الدولة القومية الحضارية الحديثة، وليس مقصوراً على اتباع دين معين او طائفة محددة او قومية واحدة.

ثالثاً، ان يكون منتشراً جغرافيا في كل على الاقل الاعم الاغلب من محافظات العراق وليس مقتصراً على محافظات من لون واحد غالب. طبعاً على جانب الحزب الوطني يمكن ان تتأسس احزاب لخدمة فئة محددة، مذهبياً او عرقياً او مناطقياً، لكنها ستكون احزاباً محلية قومية مغلقة، ذات موقف غير متحدد ومدحود في هندية الدولة.

بالنظر الي قائمة الاحزاب الموجودة في مجلس النواب العراقي، ويتطابق هذه المعايير عليها، سنالاحظ ان هذه الاحزاب جميعها لا تتطابق عليها هذه المعايير: فهي كلها الاقل اغلب محافظاتها، وتمثل اما شيعية او سنية او كردية، بعنصرية من لون واحد، وانتشارها جغرافي محكوم بالخطوط القومية او الطائفية التي ترسم الخارطة السياسية في البلد الان. ولهذا لا تجد حزبا كبيرا قادرا على تأمين اغلبية حاكمة في مجلس النواب.

وبكلمة مختصرة صريحة: لا يوجد في العراق الا حزب وطني قادر على لعب دور قيادي اساسي في الدولة العراقية. والنور القيادي هو من يكون للحزب عد من الاعضاء في مجلس النواب قادرين على تأمين الاغلبية اللازمة للحكم حسب الدستور، من جهة، ويحظى باعتراف جميع المكونات المجتمعية بوصفه ممثلاً لها من جهة ثانية.

ليس لدينا حزب يبلد 165 ثانيا من مختلف الاديان والطوائف والقوميات والمخالفات، بحيث يستطيع تشكيل حكومة، وهذا خلل كبير في بناء الدولة العراقية.

وهذا هو من اسباب الانسداد الذي تواجهه الدولة العراقية.

وامام هذه العضلة لابد من التفكير في الجاد بخارطة طريق تخرج العراق من عنق الزجاجة. خارطة طريق تقدم حلا جزئيا للمشكلة ولا تُشغل الناس بحلول ترقيعية، ولا تتعفى بتوجيه اللوم والعتب والنقد

خارطة طريق عنوانها: الحزب الوطني الحضاري الحديث. لابد من تاسيس هذا الحزب في العراق وطلي صفحة الشنات الحزبي والتعددية الفرطية في الشخرة والانقسام المجتمعي السياسي الذي لا يمكن ان يؤدي الي وحدة وطنية حقيقية.

هذه الحزب بمعنى انه عنصرية متاحة لكل العراقيين، فهو ليس حزبا شيعيا ولا سنيا ولا كرديا الخ. انما هو حزب عراقي وطني، يحمل مشروعاً حضاريا لكل العراقيين وبرنامجا خدميا لكل العراقيين المعتمضون الثوار في ساحت الكرامة في الشروة والسلطة والوطن، ويستخدّم الاساليب الحديثة والديمقراطية في العمل والتنظيم والتحديث والترشيح لانلانتخابات التشريعية والمواقع التخشيفية في الدولة والمواقع القيادية في الحزب.

يمكن ان ينشأ أكثر من حزب وطني واحد، حزبان مثلا، اذا كان كل حزب منهما يحمل مشروعاً للدولة وبرنامجا لخدمات يتخلف عن الآخر. مثل هذه التعددية المحدودة والمبررة مقبولة في الدولة الديمقراطية الحديثة.

يؤسس هذا الحزب الوطني الجديد؟ والجواب: المواطنين الفعالون والشباب الراضون للمحاصصة

والطائفية والعنصرية العرقية والفساد والمؤمنون بقدرتهم في التغيير.

## استطلاعات

## التغني بالحاضر لا بالماضي

تتغنى الشعوب التي تملك إرثاً تاريخياً بالماضي ، وبقينا ليس أكثر من العراقي تغني بماضيه ، وليس في ذلك عيب أو مأخذ ، فالماضي سجل الشعوب ودليل اسها ومقدمة حاضرهاوخارطة طريق مستقبلها ، لكن العيب كل ان يقف الشعب عند الأطلال حسب ويستذكر الماضي ويتغنى بإرته ، وهو في تراجع ويستشرق من غاب عن الذهن والقائم ، اللافت في العراق ان ماضيه أغنى من حاضره ويبدو ان يومه خير من عده ، وبقينا أن ليس في ذلك تشاؤم أو مدعاة لليأس لكنه الواقع ، حينما تستوقف العراقي اليوم لتسائه عن حاضره وغده يذهب مستذكراً الماضي وارث الألف السنة التي خضع لها لعراق ثم معارك التحرير والفتاحين ، وينقل من هو حي يزرق أيام الملكية وخيرها وحرثاتها ويساطنها ويومنها الاجتماعي وقوة رابطها الاجتماعي ، ومن لم يعايش الفترة ينقل عن السالف ويتبنى بالز

من العودة إلى الماضي لعيش زمن الخير والحرية والتصالح الاجتماعي . ومن عاش وعایش شارع المعهد الجمهوري يقارن بما آل اليه الحال في العقود اللاحقة ، وعجلة التراجع تسير صوب الخلف متفقرة ، لكن التغني بالماضي لا يبادر الجميع من عاش الملكية بشارعة الجمهورية واللاحق لهما ، حتى غدا الواقع المثبت ان الماضي خير من الحاضر ، والحاضر خير من المستقبل ، والشعوب والبلاد تتقدم والعراق الي تراجع ، ويحدثون عن النهضة وخط التطوير واستشراف المستقبل بقيادة الآخر ، ليس أكثر من العراقي تنظيراً ، وليس أكثر منه أملاً وقدرة على التكيف والمسايرة ، وهذه مكنة لا تملكها كل الشعوب ، لكن مثة من الله ، إذ أنعم على العراقي بنعمة الصبر والأمل والتعلق بأستار المستقبل عسى ان يكون خير من القائم والسالف . المتتبع لتاريخ العراق جلّه مأسى وويلات وحروب واضطرابات واحتلالات وهدم وحرق وقتل للنفس التي حرم الله الا بالحق ، والعراق وشعبه يتعلق بالأمم ويعيد الكرة ويشرع من جديد بعد أن يقيم اليأس وسيطير القهر ويعيب عن الذاكرة الأمل ، وربما كان تبرز أهمية التاريخ ، لكن تاريخ لا يصل الحاضر ولا يمتد للمستقبل لا فائدة ترتجي منه ولا يخرج عن خاتمة تنمية النفس وتبرير الإخفاق وتأكيدي الحيز .

راقق هذا الواقع استدارك حكام العراق المتواليين دون استثناء، ما ورد في الأثر حينما أشار البهلول على الرشيد بحكمة شريره ، ولاة الرشيد راحوا بفردون خارج السرب ، فقد جمع البهلول كم من الفار ووضعه في كيس وراح يدوره لدقائق ثم أطلق الفيران على الأرض فإذا هي تنهض وتنسطق والودار يحيط بها ، فانكر الرشيد ان لا تعيب للشعب الخلاق الا باقتلاع الأزمات المتوالية . ويبدو ان حكام العراق توارثوا هذه الحكمة وتناقلوها وصفة مجربة لتغيب الشعب ، وتاريخ العراق وحاضره شاهد حي على ذلك ، في العراق اليوم لا أحد يتحدث في صبحه ومسانه الا عن المكف الجيد بتشكيل الحكومة ، وهو يدعي المرشح ويذهب نقالاً الخبر على وسائل التواصل الاجتماعي موشحاً أبداً بعبارة كفتى تسريبات وما ان ينتشر ما ادعاه ويشيع حتى يحصل متسائلاً عن صمته ما اكتفى رشيد ، وبقينا أن في ذلك تسفيه لعمانة شعب جاع والفقر وجعل ممرض يتقهقر ، وتفنتت لزامة خائفة اخراجت الشعب الثائر لتغيير الواقع ، وإطافه لجنوة حراك افترش الشارع والتحف السماء من اجل التغيير ، وبالقطع ان أزمة تشكيل الحكومة ما ان تتجلي الا وبمسلسل الأزمات القائمة قائم جاهز يقف منتظرا في منصة الأزمات . ويحدثون عن القائم الأفضل والمستقبل الزاهر وثمره الدماء التي سالت والأرواح التي قدمت على طريق الحرية .

لقد اثنت التجربة ان الحقوق تنتزع ولا تمنع ، ولا فالحاكم بشر وغريزه في الهيمنة والتحكم بسيط النفوذ هي ذاتها لدى الجميع إن لم تكن أكثر ، وهي أكثر باطع ، لإنسان حريص على ما في يده ، فديموقراطية الغرب بل تكن منحة الحاكم للشعب ، لكنها ثمره أرواح ازهقت وأجساد اعنتل المشائق ، ودماء سالت وروت طريق الحرية والتاريخ شاهد على ذلك ، وبالتاكيذ ان استخدام الشعب ومنهم حكام العراق لا يتخلون في غريزة الهيمنة والتحكم والاستياد عن غيرهم ، فهم حريصون على ما ملكوا وحازوا واحكموا وسيطروا ، بل هم أكثر تسكماً بما حازوا وما ورثوا ما احكموا ، فتاريخ العراق سلسلة متتدة من حكم المستبدين ، فما ان يرحل مستبد الا ويحل اخر أكثر استبداداً ، فالملدا لا يرحل قاهر الا على يد قاهر اكبر ، والشعب في قهرهم يحتسب ويصبر على ساء ان يبرغ عنصراً ويمتاش ما بقي من ايامه الفصار وهو يصبر بوطن سالم سعيد ، البشر فيه أغنى ما في الدولة ، الكرامة فيه محظفة ، اللزق فيه مؤتمن بما جادت فيه موجودات الدولة ، لا مخبر سري ، لا تكبير الافواه ، لا تكبير للحریات ، وكل تلك الغمعات حقوق لا لبات ولا زرف وليس فيها مئة . فمن نالها من الشعوب بلد ان رآنا من العراق وليس أكثر خيراً ، ففي العراق العمق والاثر والثروة ، وفي شعبه الكرم والدين والجود والخبرة والشرف ، ومعصر الحرية قائم لا لمحال وإن كرهه للباضون ، فالعراق حي قائم وغيره ممن اعطلى واغتنى واعتاش على أزمته ، وهذا هو من اسباب الانسداد الذي تواجهه الدولة العراقية.

وامام هذه العضلة لابد من التفكير في الجاد بخارطة طريق تخرج العراق من عنق الزجاجة. خارطة طريق تقدم حلا جزئيا للمشكلة ولا تُشغل الناس بحلول ترقيعية، ولا تتعفى بتوجيه اللوم والعتب والنقد

خارطة طريق عنوانها: الحزب الوطني الحضاري الحديث. لابد من تاسيس هذا الحزب في العراق وطلي صفحة الشنات الحزبي والتعددية الفرطية في الشخرة والانقسام المجتمعي السياسي الذي لا يمكن ان يؤدي الي وحدة وطنية حقيقية.

## استقال الرئيس وعاد فهل من حلول ؟

باردت ومنذ ان شرعت بكتابة عمودي كما دأبت وارساله الي جريدة الزمان بمتابعة عدد غير قليل من وكالات الانباء، ومن خلال محرك (كوكل) بحثا عن خبر ينفي صدور كمال يقال ويمتحنا كموثمين بارقة اول باختيار رئيس وزراء في حكومة مؤقتة بخطي بشيء، عن القول عند الشعب المسكين .. غير اني رجعت بخفي حينئ كما يقول المثل العربي الشهير .. بل ان من يتابع الاخبار يصاب بخيبة امل مؤثمة من احزاب ما زالت تصدر على مواجهة التيار الشعبي واليسار والعريض على كل العراق والتي عبر عنها المتظاهرون المعتمضون الثوار في ساحت الكرامة في بغداد ومحافظات الجنوب والفرات الايسر .. ومع احترامي لموقف رئيس الجمهورية بمبره صانع الذي قوبل بترحيب سامع من المتظاهرين يقابله هجوم عنيف من ثارات مساهلة اهتمته بالبحث باليمين ومخالفة الستور ، الا انه بحسب رايي المتواضع غير سليم حيث كان يعد مواجهة الضغوط وعلان موقفه الصريح ..الان عدل الرئيس عن الاستقالة علاناً ما يجعلنا ليسال ما الذي تغيريا رئيس ؟ .. فما زالت الكتل والاحزاب متمسكة بالسلطة وغير مبالية بما يعاينه الشعب وخاصة المتظاهرون ، بل انها صعدت من موقفها الي حد المطالبة باقالة رئيس الجمهورية ومحاسبتة لمخالفة الدستور !! ناهيك عن عشرات الاحاديث والاقاويل عن اسباب عودة الرئيس ! الذي اخطأ مرة اخرى بعدم مصارحة الشعب بخطاب يوجز فيه اسباب عدوله عن الاستقالة لكي يقطع دابر الاخبار غير الصحيحة .. ونعتقد ان هذا ايسط حقوق المواطنين والا فإين الشافقية التي تدعون ! !

ما هو مؤكد ان هنالك مباحثات ومشاورات تجري خلف الكواليس وفي الغرف المظلمة بين الكتل السياسية والرئيس ومن المرجح ان اعداد بطيخان فاسدة للالتفاف على تطعات مشروعة وبسيطة للشباب الثائر التي لخصها بكلمتين (زيد وطن ) فهل هذا كثير ؟ غير ان الحقيقة التي ترفض التأسيس السياسية فيها هو ان لعدوية للمحاصصة وان مرحلة جديدة باتت ملامحها تكبر عنوانها العدل والقانون والمساواة ومحاسبة الفاسدين .. ولكن يبدو انكم ما زلتم تراهنون على ممارساتكم القمعية غير ابهين ولا مدركين انكم بعدا يبع اخر تزييدون الهوة بينكم وبين الشعب الذي تحمل عبئكم وفشلكم واستهانتكم طوال ستة عشر عاما .. لن نستغرب تصريحات عدد غير قليل من السياسيين وهو يدعي بلا حياء تمخيلة للشعب وهو يعرف انه احتل موقعه النيابي او الوزاري بتزوير وصفقات لمناسبه مقاطعة الشعب للانتخابات، ولا نستغرب نهيهم على خرق الدستور وكاتمهم احتراموه وهم يتفردجون ..على من اسمه الحزب احترامتم الدستور وانتم تسرقون ثروات الشعب ليل نهار ؟ وعن اي دستور مغموف تدافعون ! !

لا نتوقع خيرا من سياسيين فاسدين غير ان ما نحن على يقين منه بان ارادة شعينا ان تلتين ويكفي شباب تشرين انهم عادوا للحممة الوطنية بين العراقيين وهو انتصار رائع ، لابد ان يحقق التغيير .. ونتمنى ان نكون محظلين ويثبت الرئيس انه حقاً مع الشعب ولختيار رئيس وزراء يشروط المعتمضين الثوار وهم على حق يا سيادة الرئيس فهل تقفعا ! !

## طارق الجبوري

بغداد